قراءة تحليلية عن دويلة مأرب ودورها المشبوه

هل أصبحت التنظيمات الإرهابية سيناريوهات الإخوان الأخيرة؟

■ كيف أصبح الإخوان أمام خيارات ضيقة؟

■ لماذا أصبح تنظيم القاعدة غير قادر على حكم محافظات الجنوب؟

"الأمناء" عن اليوم الثامن بتصرف:

تعد ولاية مأرب اليمنية الحضن "الدافئ والملاذ الأخير" للتنظيمات الإخوانية والإرهابية باليمن، فبعد أن أصبحت الحواضن الست (السياسية، والدينية، والقضائية والتشريعية والعسكرية والقبلية) للتنظيمات الإرهابية الدولية باليمن في مرمى التحالفات العربية، حين تجلت مواقفها التآمرية والعبثية ضد التحالف العربي رغم نداءات القيادة السياسية في المجلس الانتقالي الجنوبي والقوى الحرة في الميدان المتكررة محذرة من تلك التحالفات المشبوهة التي لم تكن وليدة اللحظة بل كانت متجذرة منذ مطلع التسعينيات من القرن الماضي.

ومنذ تلك اللحظة وهم يوطدون أقدامهم ونفوذهم في مؤسسات الدولة، كونها فرصتهم الوحيدة لقيام دولتهم الإسلامية المنشودة، وهذا ما لم يحصلوا عليه في أي موطن عربي آخر، ومن المعلوم أن الدول العربية جميعًا رفضت استقبال الأفغان العرب بعد رحلتهم الجهادية القتالية ضد النفوذ السوفيتي في دول أوروبا، فكانت أفغانستان منطقة الحشد الكبير للقوات المقاتلة من كل أنحاء العالم لإسقاط الاتحاد السوفيتي لمصلحة التدخل الأمريكي.

وبعد أن انتصروا على شريك الوحدة بعد حرب صيف ٩٤م تحولت قياداتهم وأمراؤهم وجنودهم المقدرة عددهم بأكثر من ١٠ ألف مقاتل ومن حينها أصبحوا شركاء في السلطة والثروة، فقد ورثت تلك التنظيمات والمليشيا العسكرية والقبلية والدينية المتطرفة مقدرات دولة الجنوب منذ حرب صيف ٩٤م وحصلوا على كثير من الامتيازات السياسية والعسكرية في معظم مفاصل الدولة وفي مقدمتها القوات العسكرية والأمنية والسلطتان القضائية والتشريعية، وفي الأشهر المنصرمة من هذا العام بدأ التحالف العربي يدرك تلك الدولة العميقة التي تتسيدها التنظيمات الإرهابية تحت الغطاء السياسي المتمثل في الشرعية اليمنية جناح الإخوان.

ورغم مخرجات مشاورات الرياض والقرارات التي انبثقت منها تم حلحلة عدد من تلك الدعائم ممثلا باللواء علي محسن الأحمر الممثل الرئيس للقوات العسكرية المشبوهة وكذلك القاضي المشرع للعصابات الإجرامية الإرهابية الذي كان يشغل أهم المناصب الحساسة في السلطة القضائية وعدد كبير من القيادات الإخوانية التي تعمل ليل نهار في إفشال المشروع العربي والعمل لتوجهات دولية وإقليمية معادية لقضايا الأمة.

ومن المعلوم أنه حين بلغت حظوظ التنظيم ذروتها عام ٢٠١٥ عندما أنشأ كيانًا يشبه الدولة في مدينة المكلا الساحلية الشرقية، والعاصمة عدن ولحج وأبين مستفيدًا من الفراغ الأمني والإمكانات الكبيرة التي حصل عليها في ظل الحرب المتزايدة وشكل تداخل وتدويل الحرب الأهلية اليمنية، كان بتساهل ودعم من تلك الحواضن التي تعد وتخطط وتنفذ لكونها تملك النفوذ والسلطة والثروة.

رغم تلك الظروف التي تهيأت لتلك التنظيمات الإرهابية إلا أن السنوات الخمس الماضية شهدت تراجعه المطرد، واليوم لم يعد تنظيم القاعدة في جزيرة العرب قادرًا على حكم محافظات الجنوب التي يوجد فيها، أو يسيطر على أراض، أو حتى يعمل فعالية في الخفاء، لقد كانت يقظة القيادة السياسية لشعب الجنوب بالمرصاد لتلك التنظيمات وخاضت معها حربًا ضروسًا ودامية خسر فيها أبناء الجنوب الآلاف من الشهداء والجرحى وتدمرت العديد من البنى التحتية والخدمية لمناطقهم لا سيما في العاصمة عدن ومحافظة أبين وحضرموت التي لا يكاد يوم واحد يمر دون أن تحصل هناك عملية انتحارية أو اغتيال أو اشتباك مسلح.

وفي المناطق الشمالية كانت القبيلة باليمن لها سلطة فعلية في ظل وجود الدولة، وأثناء انهيار الدولة المركزية ترى القبيلة أن لها الحق في الاستفادة من موارد المنطقة، وتتحمل مسؤولية الحفاظ على أمنها وأمانها، وحمايتها من الغزاة والمسلحين أو الأفراد أو الجماعات التي قد تتسبب بإشعال الفتن. وتندرج المدن والقرى تحت هذا النظام، مع اختلاف وضعها أحيانًا. فبعضها، مثل صنعاء، تُعتبر هجرة أو منطقة آمنة ومحايدة، لا يُسمح الاقتتال بين القبائل فيها. والبعض الآخر، مثل ذمار، تخضع لسلطة قبيلة معينة، في حين تنقسم مدن أخرى، مثل رداع، بين عدة قبائل.

لقد تكشفت الأقنعة التي تقنعها التجمع اليمني للإصلاح، فرع الإخوان باليمن، منذ الرحلة المكوكية لأفغان العرب من أرض أفغانستان مطلع تسعينيات القرن الماضي.

والمتأمل في تاريخ تلك الحركة الإرهابية كيف اندمجت بالدولة والمجتمع اليمني في سبيل تحقيق أهدافهم الاستراتيجية والمتمثل في استعادة الخلافة الإسلامية المنشودة في أدبيات أحزابهم بمختلف تشكيلاتها (الإخوان القاعدة داعش أنصار الشريعة).

وفي دراسة سابقة تناولت التنظيمات الإرهابية الدولية باليمن، نشأتها ومراحل تطورها، تبين أن تلك التنظيمات حصلت على عدد من المؤسسات بالدولة كان أبرزها.

١.الشراكة في المؤسسات العسكرية وكانت لهم أولوية ومناطق عسكرية في محافظات اليمن ومحافظات الجنوب.

٢.استيلاءهم الكامل على مفاصل المؤسسات القضائية منذ حرب ٩٤م حتى تاريخ عزل آخر قائد لهم القاضي حمود الهتار.

٣.التمسك والشراكة بالمؤسسات التعليمية حيث مازالت تلك المؤسسة حصرية بهم وهذا مؤشر خطير جدا على الأجيال القادمة.

٤.السلطة السياسية والتشريعية كانت تحت عباءة التجمع اليمني للإصلاح الذي شارك في انتخابات ٩٣م وحصل على المرتبة الثانية بالمجلس التشريعي بنصاب ٦٤ مقعدًا متقدمًا على خصمه اللدود الحزب الاشتراكي اليمني، ولم يكتف بذلك بل صعد لحصد النصف بحسب الاتفاق مع شريك الحرب الآخر المؤتمر الشعبي العام فكانت حرب ٩٤م نتيجة لتلك النتائج.

لقد حصلت تلك التنظيمات الارهابية المؤدلجة على جزء كبير من الاستثمارات والثروات لاسيما في الأرض المفتوحة والمقدسة بالنسبة لهم فكانت استثمارات الأسماك والنفط والمعادن الثمينة والأحجار الكريمة والمساحات الكبيرة من عقارات الدولة الجنوبية التي هي في نظرهم غنائم من بقايا الدولة الملحدة.

وها نحن بعد ثلاثين عاما مازالت تلك التنظيمات المتطرفة مسيطرة على أجزاء كبيرة من ارض الجنوب. وكما لاحظناه في حرب شبوة الاخيرة كيف كانت صيحاتهم وذعرهم من فقدان تلك الامتيازات الممنوحة لهم والتي تشير كثير من التقارير أنها تستخدم تمويلا للتنظيم الدولي وتعد مصادر تمويل رئيس للأعمال المشبوهة.

لقد أظهرت مليشيا الإخوان في محافظة شبوة ثلاثة أفعال تكفي لوحدها أن تدينها (الممارسات الإرهابية ضد أبناء شبوة، التواطؤ مع مليشيا الحوثي ودعمها لوجستيا وماديا، مقاومة السلطة المحلية والمجلس الرئاسي والتحالف العربي.

كل تلك الممارسات كانت تصدر مع سبق الإصرار ولم تكن المسألة مسألة طيش أو نزغ مما يدل على أن تلك التنظيمات لها ارتباطات محلية وإقليمية وتعمل بنهج وتخطيط مسبق وما يعزز ذلك أنه بعد أعقاب إجهاض التمرد الإخواني المسلح بشبوة، انتقلت المليشيا الإرهابية لمرحلة أكثر حدة وتطرف دون أن تقتصر على استهداف الجنوب لكنها تمادت في توجيه رسائل تهديد واضحة لدول مجلس التعاون الخليجي.

وكشف البيان السياسي الذي أصدره التجمع اليمني للإصلاح الغطاء السياسي لتلك التنظيمات والمليشيا العسكرية المشبوهة علاقة تلك التنظيمات لها بل ودعمها سياسيا مما يثير الريبة والشك في مصداقيته بالمشاركة في الحكومة الحالية وهذا ما يدعو إلى إعادة النظر في تحالفات المرحلة.

وفي هذا الصدد أدانت معظم الأحزاب السياسية والشخصيات الاجتماعية والحقوقية والأكاديمية تلك الأعمال الإجرامية التي تصدر ممن يدعون أنفسهم شركاء في استعادة الشرعية ومحاربة العدو المشترك والمتمثل في مليشيا الحوثي.

مما سبق تبين أن التنظيم في وضع سيئ، ولكن يجب عدم التهاون. فقد كان التنظيم في موقع المهزوم من قبل عام ٢٠١٢ بعد إجباره على الخروج من (إمارته) الصغيرة في أبين وشبوة؛ ومرة أخرى عام ٢٠١٦ بعد انهيار كيانه الذي يشبه الدولة بالمكلا وحين تعرض لهجمات مكثفة بطائرات دون طيار كبدته خسائر في أرواح كبار قادته العسكريين والروحانيين إلا أن تنظيم القاعدة بجزيرة العرب لديه القدرة على البقاء إذ يتطور ويتعلم ويتكيّف. وفي حين يمكن قتل المقاتلين الجهاديين أو اعتقالهم أو انشقاقهم، لا يمكن القضاء على الأيديولوجية الجهادية. وبالتالي، لا يمكن القضاء حقا على هذا التهديد، وإنما إدارته فقط.

سيناريو الإخوان الأخير

بعد أن تتالت الهزائم في محافظات الجنوب وكذلك في محافظة البيضاء اليمنية والحوثيون يطوقون الخناق من جهة اليمن الشمالي لم يتبق للإخوان وحلفائهم من التنظيمات الإرهابية إلا أحد السيناريوهات الآتية:

•التمرد العسكري والقبلي رغم أنهم قد حاولوا تنفيذ هذه التجربة بشبوة لكنهم باءوا بالفشل ولديهم محاولات أخرى بحضرموت والمهرة ومأرب.

•قد يقدمون على تعزيز التحالفات مع مليشيا الحوثي بشكل أوسع (عسكريا أو اقتصاديا أو أمنيا أو استخباراتيا علما أن هناك اتفاقيات سابقة معلنة اتفاق السلم والشراكة وكذلك اتفاقية مران ٢٠١٤م وكذلك الاتفاقيات بالتنسيق المشترك في العمليات الإرهابية ضد شعب الجنوب كما جرى في عدن وجبهات واسقاط مديريات بيحان، وقد تصنع تلك التنظيمات قضية مشتركة مع المزيد من الميليشيا الرئيسية النشطة في حرب اليمن، سواء على أساس اختيار براغماتي أو ضرورة عملية. هناك عدة مجالات تتداخل فيها المصالح الجهادية مع المصالح السياسية والاقتصادية والجنائية المتنوعة التي تشمل الاستفادة من الحرب.

•إذكاء التوترات داخل التحالف الذي تقوده السعودية، وإفساد الطموحات الديمقراطية، وإفشال اتفاق الرياض المبرم عام ٢٠١٩، ومشاورات الرياض ٢٠٢٢م وسحق الآمال في إقامة دولة جنوبية منفصلة، والتي يعتبرها الجهاديون حدودًا من صنع الإنسان تقسّم الأمة وتعود بها إلى أيام الاشتراكية الملحدة.

توصيات

وضع استراتيجية شاملة لمواجهة التنظيمات الدولية الإرهابية باليمن (القاعدة، داعش، الاخوان) من كافة الجوانب.

تطوير الخطط الأمنية لمواجهة الخطر الناجم عن (ظاهرة الإرهاب) وزيادة الوعي المجتمعي بسبل التعامل مع تلك الظاهرة وتصحيح المفاهيم المغلوطة التي تستغلها التنظيمات الإرهابية بجذب عناصر جديدة.

تطوير الخطاب الديني والمناهج التعليمية ونزعها من يدي الاخوان علما أن تلك القناتين المهمتين في يدي الاخوان منذ حرب صيف ٩٤م.

حظر السلطات على كافة القيادات الاخوانية باليمن سواء اكانت سياسية او عسكرية او مدنية والعمل على إعلانها جماعة إرهابية لاسيما بعد البيان الأخير الذي يشرع للمتردين ضد شرعية المحافظ الوزير.